ميثاق ترسيخ الاستدامة في مسارات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

ميثاق ترسيخ الاستدامة في مسارات عمل المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تم إعداد هذا الميثاق من قبل لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة تنفيذا لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه 68 القاضي بتعديل المخطط الثلاثي للجنة بإدراج مشروع يتعلق بـ "صياغة مقترحات ترفع للمجلس التنفيذي بشأن توطين مفهوم الاستدامة ضمن مسارات عمل المنظمة في المخطط المذكور وضمن الخطة التشغيلية لسنة 2025.

اعتمد هذا الميثاق من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة بموجب القرار عدد 2025/442 م.ت (69) في اجتماعه 69 بتاريخ 11/30 و2025/12/1.

النسخة الأولى: شتنبر/أيلول 2025.

الحقوق مضمونة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

الفهرس

كلمة معالي رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة 4

ديباجة 5

1. أهداف الميثاق 6
2. موضوع ونطاق الميثاق 6
3. الأدواروالمسؤوليات 7
4. مبادئ البعد الاجتماعي في عمل منظمة الأرابوساي 7
5. مبادئ البعد الاقتصادي في عمل منظمة الأرابوساي 9
6. مبادئ البعد البيئي في عمل منظمة الأرابوساي 11
7. آليات تنفيذ الميثاق 13

كلمة معالي رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

يسرني أن أقدم "ميثاق استدامة منظمة الأرابوساي" كإطار استراتيجي يحدد التزامنا الجماعي كمنظمة وأعضاء بمبادئ التنمية المستدامة. ويمثل هذا الميثاق خطوة نوعية لتطوير عملنا بالانتقال من امتثال تقليدي لمتطلبات الاستدامة إلى تبني نهج مندمج يشمل السياسات التي تنتهجها المنظمة ويستحضر الأبعاد البيئية والاجتماعية في أشغالها ويهيئها للعب دور قيادي ملهم للأجهزة في مجال الاستدامة.

وحيث تأتي هذه المبادرة استجابة للتحديات الملحة التي تواجهها منطقتنا العربية من ندرة الموارد إلى التغير المناخي والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، فإن دورنا كمنظمة، في هذا السياق، لم يعد يقتصر على مهامنا المؤسسية فقط، بل يتعداه لنكون شركاء أساسيين في تعزيز الحوكمة الرشيدة وضمان تحقيق العدالة في استخدام الموارد العامة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

وفي هذا الصدد، يرتكز هذا الميثاق على مجموعة من المبادئ المحورية، منها دمج مفاهيم الاستدامة في التخطيط وتبني ممارسات مستدامة داخل عملياتنا التشغيلية وتعزيز قدرات الكوادر البشرية وإرساء الشفافية في نشر نتائج بيانات المنظمة. كما يشدد الميثاق على أهمية الابتكار في تطوير أدوات الحوكمة وتعزيز الشراكات مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق رؤية مشتركة.

ويتطلب منا تنفيذ خارطة الطريق هاته التزاماً قيادياً وجماعيا حيث يمثل إعلانا ذا رمزية عالية بأن منظمتنا وأعضاءها تعطي المثل في مسيرة الاستدامة، ونداء لتحويل تحديات الاستدامة إلى فرص تخدم الأجيال القادمة من المنتسبين إلى الأجهزة الأعضاء.

لذا، ندعو جميع الهياكل والأعضاء إلى تبني هذا الميثاق كفلسفة ومنهج عمل وتفعيله في مختلف الخطط والبرامج والمبادرات لتصبح الاستدامة جزءًا من هويتنا المؤسسية، لا مجرد هدف نسعى إليه.

والله ولي التوفيق.

معالي الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري

رئيس المجلس التنفيذي

منظمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية (الأرابوساي)

ديباجة

في ظل التغيرات المتسارعة عالميًا وازدياد التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الاستدامة اليوم ركيزة أساسية في منظومة الإدارة المؤسسية الفاعلة والواعية؛

وحيث إن الاستدامة لم تعد مجرد خيار تنظيمي إضافي أو التزام أخلاقي، بل باتت إطارًا استراتيجيًا يعزز من قدرات المنظمات على تحقيق أهدافها مع ضمان مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع عملياتها وقراراتها. فالاستدامة ترفع من كفاءة التخطيط طويل المدى الذي يقلل المخاطر ويعزز المرونة المؤسسية وحسن الأداء ويُحقق التوازن المنشود بين النتائج الآنية والأثر بعيد الأمد وحسن استخدام الموارد لصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛

ونظرا لبروز الحاجة الملحة لإدماج مبادئ الاستدامة في صميم سياسات أخلاقيات المنظمات وإدارتها بما يُسهم في ترسيخ ثقافة المسؤولية داخلها وتعزيز أثرها الإيجابي؛

وحيث إن الاستدامة عنصر جوهري من هوية المؤسسات وأكبر من مجرد شعار أو توجه مرحلي، فهي السبيل الأمثل لضمان ديمومة العمل المؤسسي ودعم الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة خاصة في المنظمات ذات الطابع الدولي؛

والتزاما منها بمساندة الجهود الرامية لتحقيق أهداف الأجندة الأممية للتنمية المستدامة 2030، ولا سيما الهدف 16 المتعلق ببناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

وإدراكا منها، كمنظمة رقابية عربية، بأن مسؤولياتها تجاه الحاضر والمستقبل تتجاوز الإطار التقليدي للامتثال وتمتد لرؤية نابعة من وعي جماعي تجعلها تطمح أن تكون مثالا يُحتذى به في تبني الممارسات المؤسسية المستدامة ومنظمة تسهم بدور ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العربي، بما يخدم رفاه المواطنين ويصون مصالح الأجيال القادمة؛

وانسجاما مع الأسس والقواعد الداخلية المنظمة لأعمال المنظمة وعلى رأسها مقتضيات قانونها الأساسي ومخططها الاستراتيجي الحالي، التي تهدف لتعزيز الإدارة الرشيدة والكفاءة والفعالية في استخدام الموارد؛

وتبعا لقرار المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه رقم 68 والقاضي بتعديل الخطة الثلاثية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة واعتماد إعداد ميثاق استدامة المنظمة ضمن الخطة التشغيلية لسنة 2025؛

وبالنظر لمخرجات الاجتماع الثاني عشر للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والاجتماع **69** للمجلس التنفيذي للمنظمة؛

فإن

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة تعتمد هذا الميثاق لترسيخ الاستدامة في مسارات عملها.

2. أهداف الميثاق

يهدف هذا الميثاق إلى وضع إطار عام لتبني مبادئ الاستدامة داخل هياكل منظمة الأرابوساي وعملياتها وفق التزامات وتطبيقات تستهدف تحقيق التوازن بين الكفاءة التشغيلية والنزاهة المؤسسية والمسؤولية البيئية. وتتمثل أهدافه العامة في ما يلي:

- ترسيخ الاستدامة في الحوكمة والعمليات والإدارة المسؤولة للموارد المالية للمنظمة؛
- تقليل البصمة البيئية للمنظمة وتعزيز السلوك الأخلاقي البيئي وترسيخ ثقافة مؤسسية تدعم الممارسات المستدامة بين الموظفين والمتعاملين مع المنظمة؛
- المواءمة مع الأطر العالمية وإدماج أفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة المستدامة؛
- تعزيز الصورة الريادية للمنظمة وشفافيتها في مجال الاستدامة مما يدعم مصداقيتها كقدوة إقليمية ويبرز التزامها أمام الأعضاء والشركاء الدوليين كمنظمة رائدة في الممارسات المستدامة.

3. موضوع ونطاق الميثاق

يُعد هذا الميثاق وثيقة استراتيجية شاملة لدمج مبادئ الاستدامة في صميم عمل منظمة الأرابوساي. وبذلك، نطاقه يتجاوز كونه مجرد دليل إرشادي، فهو إطار عمل يُطبق بشكل منهجي على كل مناحي عمليات المنظمة، ويُوجه جميع الهياكل والمستويات الإدارية والأفراد نحو تحقيق رؤية مشتركة لاستدامة المنظمة.

ويشكل هذا الميثاق إطارا موجّهًا ينعكس في كل سياسة وقرار ومشروع ونشاط. وعليه، فجميع مسارات عمل المنظمة يجب أن تُراعى فيها أبعاد الاستدامة، بما يكفل تحقيق أعلى قيمة مضافة ويحدّ، في الوقت ذاته، من أي آثار سلبية محتملة لأعمالها. ويُغطي هذا الميثاق المسارات الرئيسية لعمل المنظمة على النحو التالي:

- **التخطيط**: تدمج الاستدامة في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة عبر صياغة أهداف بعيدة المدى متوائمة مع مبادئ هذا الميثاق، وفي التخطيط التشغيلي عبر برامج وخطط مدعومة بمؤشرات أداء واضحة؛
- **الإدارة التشغيلية**: تطبق مبادئ الاستدامة في سير العمل اليومي من خلال رفع كفاءة العمليات وترشيد الموارد واعتماد أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛
- **الإدارة المؤسسية**: تراعى مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في أعمال المنظمة وتفضل المشتريات المسؤولة بيئياً واجتماعياً مع تشجيع التحول الرقمي؛
- **الإدارة المالية**: تدار موارد المنظمة بكفاءة وشفافية، وتخصص الميزانيات باستحضار مبادرات الاستدامة والبحث والتطوير، مع تعزيز الاستدامة المالية على المدى البعيد.

كما أن مبادئ الميثاق ترتكز على الأبعاد الثلاثة للاستدامة وهي: البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي.

4. الأدوار والمسؤوليات

يتوجَّه هذا الميثاق إلى جميع مكونات منظمة الأرابوساي. وتتحمل الجمعية العامة مسؤولية إقراره وتبني مبادئه وتوجيهاته الاستراتيجية، بما يضمن توافق قراراتها المستقبلية مع أهداف الاستدامة، في حين يضطلع المجلس التنفيذي بدور محوري في ترجمته على أرض الواقع ومتابعة تنفيذه مع الإشراف على دمج الاستدامة في عمل المنظمة.

ويمتد نطاق الالتزام بالميثاق ليشمل مختلف هياكل المنظمة واللجان والأمانة العامة وكافة موظفيها، من القيادات العليا إلى الوحدات التنفيذية. فيتعيّن بذلك على كل فرد استيعاب الميثاق وتطبيقه في عمله اليومي.

كما يوجّه الميثاق رسالة إلى الأجهزة الرقابية الأعضاء لحثها على اعتماد هذه المبادئ في ممارساتها الوطنية، بما يعزز أثرها على المستويين المحلي والإقليمي.

5. مبادئ البعد الاجتماعي في عمل منظمة الأرابوساي

يشكل البعد الاجتماعي أحد الركائز الجوهرية لمفهوم الاستدامة كما أرسته المرجعيات الدولية، وعلى رأسها أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، ووثائق ومبادئ الإنتوساي التي تؤكد على الدور المركزي للأجهزة العليا للرقابة في تعزيز التدبير الرشيد، وضمان المساءلة، وخدمة المواطنين. وانسجامًا مع هذا الإطار، تضع منظمة الأرابوساي البعد الاجتماعي في صميم ميثاق استدامتها باعتباره التزامًا استراتيجيًا يعكس مسؤوليتها تجاه الإنسان والمجتمع.

وتتجلى أهمية هذا البعد بالنسبة لعمل الأرابوساي في المساهمة في ترسيخ قيم العدالة وتكافؤ الفرص، وتعزيز بيئة عمل دامجة وآمنة تراعي حقوق العاملين واحتياجاتهم، فضلًا عن نشر ثقافة الشفافية والمساءلة كدعامة أساسية لبناء الثقة بين المؤسسات والمجتمع. كما يتوافق هذا التوجه مع ما نص عليه إعلان بكين للإنتوساي بشأن تعزيز المساءلة والشفافية، ومع المبادئ التوجيهية الخاصة بدور الأجهزة العليا للرقابة في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وإن إدماج البعد الاجتماعي في ميثاق الاستدامة الخاص بالأرابوساي يجسد التزامها بالانسجام مع الممارسات الفضلى الدولية، ويعزز مكانتها كمنظمة إقليمية رائدة تسعى إلى جعل الرقابة العليا أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة، بما يضمن رفاه الأجيال الحالية والمقبلة.

وفي هذا الإطار، يستند الميثاق إلى أربعة مبادئ متكاملة ومترابطة، يحدد كل منها التزام المنظمة ويقترح مجموعة من التطبيقات العملية التي يمكن اعتمادها كآليات استرشادية داعمة للتنفيذ، وذلك على النحو التالي.

أولا. مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة داخل المنظمة

يقوم هذا المبدأ على ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص داخل المنظمة والدول الأعضاء بصفتها مؤسسات يُعامل فيها جميع الأفراد دون أي تمييز قائم على الجنس أو العمر أو الخلفية الاجتماعية أو غيرها، وعلى أساس العدل والكرامة الإنسانية، مع مراعاة احتياجات الفئات الأكثر هشاشة. وفي هذا الشأن، تسعى المنظمة لتعزيز بيئة عمل شاملة وعادلة من خلال السعي إلى إزالة كافة أشكال التمييز، وتعزيز الشمول والمساواة بين الجنسين، ودعم الحقوق الاجتماعية وترسيخ قيم الشفافية والإنصاف داخل المنظمة وفي نطاق عملها.

أ. الالتزام

نحرص على توفير بيئة عمل عادلة ودامجة للموظفين والمتعاونين والمنتسبين للأعضاء دون تمييز، بترسيخ سياسات وممارسات تعزز المساواة بين جميع الفاعلين والفئات، وتمنع كافة أشكال التمييز.

ب. بعض التطبيقات

- تنفيذ استبيانات دورية عن بيئة العمل لقياس الرضا الوظيفي والوضعية الاجتماعية للموظفين؛
- اعتماد معايير شفافة في التوظيف والترقيات؛
- إتاحة فرص التدريب والنمو المهني لكافة الموظفين بغض النظر عن المعتقدات أو الجنس أو الجنسية؛
- ضمان وصول الفئات الهشة إلى خدمات المنظمة وولوجية متاحة للجميع لكل مخرجات أعمالها.

ثانيا. مبدأ العمل اللائق وظروف العمل الملائمة

تعتمد المنظمة هذا المبدأ الذي يقوم على إرساء بيئة عمل آمنة، ودامجة، ومحفزة، تحترم الكرامة الإنسانية وتضمن الحقوق الأساسية للعاملين والمتعاونين، بما يسهم في رفع الرضا الوظيفي والاستقرار المؤسسي. وعلى هذا الأساس، تسعى المنظمة لدعم رفاهية الموظفين وتعزيز إنتاجيتهم ومشاركتهم الفاعلة في تحقيق أهداف المنظمة وأجهزتها الأعضاء.

أ. الالتزام

نلتزم بضمان ظروف عمل عادلة وصحية تحترم المعايير المهنية والدولية كما نحرص على تشجيع سياسات مرنة تحقق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.

ب. بعض التطبيقات

- اعتماد معايير واضحة للصحة والسلامة المهنية؛
- اعتماد قنوات للإنصات إلى العاملين وتشجيع المبادرات الرامية إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز الرفاه المهني.

ثالثا. مبدأ المسؤولية المجتمعية

يقوم هذا المبدأ على تعزيز انفتاح المنظمة على محيطها وعلى مكونات المجتمع العربي من خلال أنشطة توعوية تدعم الشفافية، وحماية المال العام، وتساهم في ترسيخ الثقة بين المؤسسات والمواطنين. من هذا المنطلق، تهدف المنظمة لجعل الرقابة العليا أداة عملية لتعزيز المساءلة المجتمعية، وحماية المال العام، ودعم قيم الشفافية في الحياة العامة.

أ. الالتزام

نلتزم بنشر ثقافة المساءلة المجتمعية وتعزيز وعي المواطنين بأهمية الرقابة العليا وبدعم وصول مخرجات الأجهزة العليا للرقابة لمختلف فئات المجتمعات العربية كم نحرص على تشجيع إشراك المجتمع المدني في دعم جهود الرقابة والمساءلة.

ب. بعض التطبيقات

- تنظيم حملات تواصلية وتوعوية حول دور الأجهزة العليا للرقابة؛
- تشجيع نشر التقارير الرقابية بلغة مبسطة يسهل على المواطنين الاطلاع عليها؛
- دعم مبادرات التعاون مع منظمات المجتمع المدني في القضايا ذات البعد الاجتماعي.

رابعا. مبدأ التنمية البشرية وبناء القدرات

تعتمد المنظمة مبدأ الاستثمار الاستراتيجي في تنمية وتطوير الموارد البشرية داخل المنظمة والأجهزة الأعضاء، بما يضمن تطوير قدرات مهنية ومؤسسية متقدمة ومتخصصة قادرة على مواجهة تحديات الرقابة والاستدامة وعلى دعم الأجهزة العليا للرقابة في إنجاز مهامها بكفاءة وفعالية، وتعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أ. الالتزام

نلتزم بوضع برامج تدريبية مستدامة تستجيب لاحتياجات المنظمة والأجهزة الأعضاء، مع مراعاة البعد الاجتماعي واعتماد نهج التعلم المستمر ومواكبة التحول الرقمي كما نحرص على تشجيع التعاون وتبادل الخبرات على المستويين الإقليمي والدولي.

ب. بعض التطبيقات

- إعداد برامج تدريب متخصصة؛
- اعتماد نهج التعلم المستمر وتطوير أدوات رقمية وتقنيات حديثة في عمليات التكوين والتأهيل؛
- بناء شبكات مهنية وتعاون مع النظراء والأطراف ذات العلاقة وبين الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة العربية لتبادل المعرفة والخبرات.

6. مبادئ البعد الاقتصادي في عمل منظمة الأرابوساي

يُعدّ البعد الاقتصادي ركيزة محورية في مفهوم الاستدامة، حيث يرتبط بتحقيق التطوير المتوازن للمنظمات وإدارة مواردها بكفاءة وضمان استدامة ماليتها بما يخدم الأجيال الحالية والمقبلة. وقد أكدت المرجعيات الدولية، لاسيما أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وأدبيات الإنتوساي، على الدور الحيوي للأجهزة العليا للرقابة في صون المال العام، وتعزيز الشفافية الاقتصادية، ودعم الحكومات في حسن إدارة الموارد لتحقيق التنمية.

وبالنسبة لمنظمة الأرابوساي، فإن إدماج البعد الاقتصادي في ميثاق الاستدامة يشكل التزامًا استراتيجيًا بإعطاء المثال في الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، وتشجيع الابتكار في أساليب الإدارة لتحقيق القيمة المضافة، ودعم الشفافية المالية كأساس للثقة الاقتصادية.

وإن تبنّي البعد الاقتصادي ضمن ميثاق الاستدامة الخاص بالأرابوساي يجسد التزام المنظمة بتعزيز حوكمتها الاقتصادية الرشيدة، وضمان الاستدامة المالية، وترسيخ مكانتها كفاعل إقليمي مؤثر يسعى إلى جعل الرقابة العليا أداة استراتيجية في خدمة التنمية المستدامة بصفة أشمل.

وفي هذا الإطار، يستند هذا البعد في الميثاق إلى أربعة مبادئ متكاملة ومترابطة، يحدد كل منها التزام المنظمة وتطبيقات عملية يمكن اعتمادها كآليات استرشادية داعمة للتنفيذ، وذلك على النحو التالي.

أولا. مبدأ الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد

يقوم هذا المبدأ على ضمان إدارة رشيدة وفعالة وشفافة لمختلف الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة بما يعزز قدرة المنظمة على تحقيق رسالتها بكفاءة وفعالية. وفي هذا الشأن، تسعى المنظمة إلى تحسين استغلال الإمكانات المتاحة لها وتوجيهها نحو الأولويات الإستراتيجية، مع ضمان الاستدامة المالية للمنظمة، دون تبعية أو اختلال في التوازن المالي.

أ. الالتزام

نلتزم بتطوير واعتماد أدوات وأساليب حديثة ومبتكرة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتشجيع المبادرات الرامية إلى ترشيد النفقات وتحسين الأداء الاقتصادي، بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة الرشيدة وفعالية الأداء.

ب. بعض التطبيقات

- تشجيع الاستخدام الرشيد والفعال للموارد داخل المنظمة وأجهزتها الأعضاء؛
- إرساء نظام دوري لتقييم كفاءة استخدام الموارد على مستوى المنظمة والأعضاء، بما يتيح قياس التقدم وإدخال التعديلات اللازمة؛
- تشجيع إدماج الحلول الرقمية والتكنولوجية المبتكرة لتقليل التكاليف ورفع الإنتاجية؛
- وضع آليات لتبادل أفضل الممارسات في الأداء المالي والإداري من أجل تحقيق التحسين المستمر.

ثانيا. مبدأ الشفافية والمسؤولية المؤسسية

تعتمد المنظمة هذا المبدأ الذي يقوم على ترسيخ قيم النزاهة والمسؤولية المؤسسية من خلال الالتزام بالشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في إدارة مواردها بما يضمن حمايتها وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، تسعى المنظمة إلى ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة، وضمان الحوكمة المالية الرشيدة عبر اعتماد معايير فعّالة للمساءلة والرقابة الداخلية.

أ. الالتزام

نلتزم بتعزيز ثقافة الشفافية، وتطوير آليات فعالة للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والامتثال لمتطلبات ومعايير الإفصاح المالي وتطوير آليات الرقابة المستقلة التي تكفل الشفافية والمساءلة.

ب. بعض التطبيقات

- نشر الميزانيات والبيانات المالية بشكل دوري، مع تبسيط محتواها ليتناسب مع جميع فئات المجتمع؛
- تطوير أنظمة فعالة للتدقيق الداخلي ورصد المخاطر؛
- وضع آليات متابعة لضمان التزام الأجهزة الأعضاء بمعايير النزاهة المالية.

ثالثا. مبدأ الابتكاروالتنمية الاقتصادية

تعتمد المنظمة هذا المبدأ الذي يقوم على إدماج التكنولوجيا الرقمية، وتبني الممارسات الحديثة، وتشجيع البحث التطبيقي. ومن هذا المنطلق، تسعى المنظمة إلى بناء بيئة عمل محفزة تدعم التطوير الشامل، عبر إدماج الابتكار في العمل وتشجيع مبادرات التطوير القادرة على استيعاب التحولات الرقمية والمالية.

أ. الالتزام

نلتزم بتشجيع الابتكار في مختلف مجالات عمل المنظمة، مع الحرص على مواكبة التحولات الاقتصادية الرقمية.

ب. بعض التطبيقات

- الاستثمار في بناء قدرات المنظمة؛
- إطلاق مبادرات مشتركة لتبادل أفضل الممارسات والابتكارات مع النظراء وبين الأجهزة الأعضاء؛

- تشجيع البحوث التطبيقية.

رابعا. مبدأ التحول الرقمي الداعم للاستدامة

يقوم هذا المبدأ على التحول الرقمي باعتباره ركيزة لتطوير عمل المنظمات، من خلال اعتماد التقنيات الحديثة والحلول الذكية التي تسهم في رفع الكفاءة، وتقليل استهلاك الموارد، وتعزيز مرونة الأداء. وفي هذا الشأن، تطمح المنظمة إلى الاستفادة من إمكانات الرقمنة لدعم أهداف الاستدامة، والانتقال نحو نموذج مؤسسي أكثر مرونة وابتكارا.

أ. الالتزام

نلتزم بجعل التحول الرقمي ركيزة أساسية في تنفيذ ميثاق الاستدامة، من خلال الاستثمار في البنية التكنولوجية، واعتماد منصات تواصل وتنسيق رقمية، وتشجيع تبادل المعرفة والخبرات عبر الوسائط الرقمية الآمنة والفعالة.

ب. بعض التطبيقات

- تكثيف اللجوء لرقمنة الاجتماعات والأنشطة (الاجتماعات الافتراضية، تبادل الوثائق إلكترونيًا) وتشجيع الابتكار الرقمي في العمليات الداخلية (إدارة المراسلات، الأرشفة الإلكترونية، التوقيع الرقمي)؛
- تطوير أنظمة معلوماتية فعالة وذات كفاءة عالية؛
- وضع استراتيجية رقمية تُراعي مبادئ استدامة المنظمة وتخدم أهدافها.

7.مبادئ البعد البيئي في عمل منظمة الأرابوساي

يشكل البعد البيئي ركيزة أساسية ضمن أبعاد الاستدامة، إذ يرتبط بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية النظم البيئية، وضمان حق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة. وقد أولت المرجعيات الدولية، وفي مقدمتها أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، أهمية خاصة للقضايا البيئية باعتبارها شرطًا لتحقيق التنمية الشاملة. كما أكدت وثائق الإنتوساي، ولا سيما المبادئ التوجيهية المتعلقة برقابة الأداء في المجال البيئي، على الدور الحيوي للأجهزة العليا للرقابة في مواكبة الجهود الوطنية والدولية لمواجهة التحديات البيئية.

وبالنسبة لمنظمة الأرابوساي، فإن إدماج البعد البيئي في ميثاق الاستدامة يعكس وعيها العميق بالترابط الوثيق بين حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة العربية، التي تواجه ضغوطًا متزايدة مرتبطة بندرة المياه، والتغير المناخي، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية.

وإن إدماج البعد البيئي ضمن ميثاق الاستدامة للأرابوساي يجسد التزام المنظمة بالممارسات الفضلى الدولية، ويعزز دورها كمنصة إقليمية رائدة تضع مهامها في قلب الجهود المبذولة لمواجهة التحديات البيئية، بما يضمن مستقبلًا أكثر استدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

وفي هذا الإطار، يعتمد الميثاق مبدئين متكاملين ومترابطين يحدد كل منهما التزام المنظمة مع اقتراح مجموعة من التطبيقات العملية التي يمكن اعتمادها كآليات استرشادية داعمة للتنفيذ، وذلك على النحو التالي.

أولا. مبدأ حماية الموارد الطبيعية

تعتمد المنظمة هذا المبدأ الذي يقوم على صون الموارد الطبيعية بمختلف أنواعها المائية، والطاقية، باعتبارها ركيزة أساسية لاستدامة الحياة والتنمية المتوازنة. وفي هذا الإطار، تسعى المنظمة إلى ضمان الاستخدام الرشيد والمسؤول لهذه الموارد، بما يحقق مصالح الأجيال الحالية ويحفظ حقوق الأجيال المقبلة.

أ. الالتزام

نلتزم بمراعاة التحديات البيئية الخاصة بالمنطقة العربية، وعلى رأسها ندرة المياه، والتصحر، وآثار التغير المناخي.

ب. بعض التطبيقات

- إدماج مراعاة البعد البيئي في وضع المخططات الاستراتيجية والخطط التشغيلية وتنفيذ المشاريع والأنشطة؛
- تطوير برامج تدريبية متخصصة في التدقيق البيئي والمناخي؛
- إعداد دراسات مقارنة لتقاسم التجارب الرقابية بين الأجهزة العليا في المنطقة؛
- تشجيع اعتماد وتطبيق المعايير البيئية الدولية في الرقابات الوطنية.

ثانيا. مبدأ الاستدامة البيئية والمسؤولية المشتركة

تعتمد المنظمة هذا المبدأ الذي يقوم على نشر ثقافة بيئية مسؤولة داخل المنظمة وأجهزتها الأعضاء وفي محيطها المؤسسي والمجتمعي، وعلى تقليص أثرها البيئي. وفي هذا الإطار، تسعى المنظمة إلى إدماج البعد البيئي في ممارساتها المؤسسية وتعزيز قدراتها في تقييم سياساتها المرتبطة بالبيئة، وإلى الارتقاء بحماية البيئة إلى التزام جماعي تتقاسمه مختلف مكونات المنظمة.

أ. الالتزام

نحرص على أن تكون المنظمة نموذجًا يحتذى به في تبني ممارسات بيئية مستدامة ونلتزم بدعم التحول نحو ممارسات مؤسسية خضراء، وتطوير المساءلة داخليا في القضايا البيئية.

ب. بعض التطبيقات

- تقليص البصمة الكربونية للأنشطة (الاعتماد على الرقمنة، الاقتصاد في السفر والتنقل، ...)؛
- اعتماد ممارسات خضراء داخل المنظمة (تقليص استعمال الورق، اعتماد الطاقة المتجددة، إدارة فعالة للنفايات)؛
- تطوير آليات عمل بيئية متخصصة والتدريب على استخدامها؛
- إطلاق مبادرات للتوعية البيئية مرتبطة بالاستدامة داخل المنظمة وهياكلها وأمانتها العامة.

8.آليات تنفيذ الميثاق

تعتبر آليات تنفيذ هذا الميثاق الإطار العملي الذي يضمن ترجمة مبادئه إلى إجراءات ملموسة داخل منظمة الأرابوساي وأجهزتها الأعضاء. ويشكل نشر الميثاق وتعميمه المنطلق الأولي لتفعيله من أجل ضمان إدراك شامل لمضامينه والتزام كافة الهيئات والموظفين بتطبيق مقتضياته. ويرتكز تفعيل هذا الميثاق على تحديد الآليات والإجراءات المرتبطة بالتنفيذ والتتبع،

وذلك من أجل ضمان الالتزام وتحقيق النتائج المرجوة. كما أن الحرص على تحديث الميثاق بصفة دورية لمواكبة التطورات والمتغيرات، كفيل بضمان استدامة تطبيقه وفاعليته على المدى البعيد.

أولا. نشر وتعميم الميثاق

تتولى الأمانة العامة للأرابوساي مهمة نشر الميثاق وتعميمه بوصفه وثيقة مرجعية موجِّهة لعمل المنظمة في مجال الاستدامة. ويتم نشر الميثاق عبر الموقع الإلكتروني للمنظمة والنشرات الرسمية ووسائل التواصل الرقمي، إضافة إلى تقديم عروض خاصة به خلال الاجتماعات الرسمية لهياكل المنظمة.

ولأجل بناء وعي جماعي بأهمية الميثاق والتعريف به، تنظم حملات تواصلية تستهدف الهياكل واللجان والأجهزة الأعضاء.

كما تشجع المنظمة الأجهزة الأعضاء على نشر مبادئ الميثاق بين المنتسبين إليها.

ثانيا. مسؤولية تنفيذ الميثاق

تلتزم كل هياكل المنظمة وكل الأجهزة الأعضاء بتفعيل مبادئ الميثاق في نطاق مشاركاتها في أشغال هياكل المنظمة وأنشطتها.

كما تناط بالأمانة العامة للأرابوساي مسؤولية متابعة تنفيذ الميثاق، من خلال التنسيق العام، وتوفير الدعم الفني، وتسهيل تبادل الخبرات بين الأجهزة الأعضاء.

ثالثا. آليات التنفيذ والتتبع

تُفعِّل الأرابوساي ميثاق الاستدامة من خلال منظومة متكاملة من الآليات العملية تضمن حسن تنفيذ مضامينه وتحقيق أثر ملموس على المستويين المؤسسي والمجتمعي. وفي هذا الإطار، يتم اعتماد ما يلي:

أ. بناء القدرات والوعي الداخلي

تحرص المنظمة على تنفيذ مبادرات تستهدف موظفيها والأجهزة الأعضاء، من أجل ترسيخ ثقافة الاستدامة وتعزيز الوعي بالممارسات الفضلى في هذا المجال.

ب. الإفصاح والتواصل

تلتزم الأرابوساي بنشر تقرير دوري للاستدامة يبرز مستوى التقدم في تنفيذ الميثاق، ويوضح أثره على الأداء المؤسسي مع عرض التطبيقات العملية والمبادرات الجارية مع إتاحة هذه التقارير للأجهزة الأعضاء وللعموم، بما يعزز الشفافية ويكرس مبدأ المساءلة.

ت. اللجنة الدائمة للاستدامة

تتولى لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للأرابوساي مهام متابعة تنفيذ الميثاق واقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة عليه بالنظر للتطويرات المستحدثة في القضايا ذات الصلة بالمنظمات الإقليمية والدولية النظيرة.